الأمم المتحدة S/2024/895

مجلس الأمن

Distr.: General
10 December 2024
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يتناول هذا التقرير المقدم عملا بقرارات مجلس الأمن 2510 (2020) و 2542 (2020) و 2570 (2021) و 2755 (2024) التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا. ويعرض لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد وعن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (البعثة). ويغطي التقرير التطورات الهامة التي طرأت في الفترة من 9 آب/أغسطس إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2024.

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

2 - واصلت نائبة الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية، ستيفاني خوري، التي تضطلع بدور الموظفة المسؤولة عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بذل جهودها الرامية إلى التواصل مع أصحاب المصلحة الليبيين والدوليين بغية تيسير العملية السياسية والنهوض بها وتوجيه البلد نحو إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية شاملة للجميع، بما يتماشى مع قراري مجلس الأمن 2702 (2023) و 2755 (2024). وقدمت البعثة المساعدة إلى النظراء الليبيين لمعالجة سلسلة من الخلافات السياسية، ولا سيما أزمة قيادة مصرف ليبيا المركزي، وحثت على ضبط النفس لتجنب اتخاذ إجراءات أحادية قد تزيد من حدة التوترات.

3 - وابتداءً من شهر آب/أغسطس، تأثر المشهد السياسي الليبي بعدة أزمات متداخلة شكلت تهديدا للاستقرار الهش في البلد. وفي 6 آب/أغسطس، أسفرت الانتخابات الداخلية لاختيار رئيس المجلس الأعلى للدولة عن نتيجة بفارق ضئيل ومثيرة للخلاف، وأدى النزاع الذي أعقبها على القيادة إلى تعميق الانقسامات داخل المجلس. وفي نهاية جولتين من التصويت، حصل خالد المشري على 69 صوتًا من مجموع 139 صوتًا، بينما حصل محمد تكالة على 68 صوتًا. وأُبطلت ورقة اقتراع بيضاء وتسبب ورقة أخرى في إثارة خلافات. وفي 8 آب/أغسطس، قضت اللجنة القانونية للمجلس بـ "إلغاء" ورقة الاقتراع المثيرة للخلاف،

131224 111224 24-22502 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مؤكدةً أن النتيجة النهائية كانت لصالح السيد المشري. وقدّم كل من السيد تكالة والسيد المشري طعونا إلى القضاء لحل الخلاف.

4 - وسعى المجلس الأعلى للدولة إلى إكمال الانتخابات الداخلية لشغل المناصب المتبقية في 28 آب/أغسطس، حيث تم انتخاب ناجي مختار وعمر العبيدي نائباً أول للرئيس ونائباً ثانياً للرئيس على التوالي. غير أنه بناء على طلب من وزارة الداخلية، تم تعليق الجلسة لأسباب أمنية قبل أن يتم التصويت لانتخاب المقرر.

5 - وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد السيد تكالة جلسة للمجلس الأعلى للدولة لإعادة التصويت على منصب رئيس المجلس، وقيل إن 73 عضوًا حضروا الجلسة من إجمالي 142 عضوًا. وأُعيد انتخاب السيد تكالة بأغلبية 55 صوتًا، وتم انتخاب نائبيه والمقرر. وقاطع السيد المشري وأنصاره الجلسة ورفضوا الاعتراف بنتائجها، مؤكدين مجددا أن نتيجة التصويت خلال الجلسة المعقودة في 6 آب/أغسطس لا تزال صالحة. وواصلت البعثة التفاعل مع الطرفين لتيسير التوصل إلى حل يحافظ على وحدة المجلس الأعلى للدولة.

6 - وفي 11 آب/أغسطس، أصدر المجلس الرئاسي مرسومًا بإنشاء مفوضية للاستفتاء والاستعلام أُوكلت لها مسؤولية إجراء استفتاءات بشأن القضايا التشريعية أو السياسية أو الإدارية. إلا أن مجلس النواب انتقد هذه المبادرة في بيان أصدره في 12 آب/أغسطس، مؤكدًا أن المجلس الرئاسي يفتقر إلى الصلاحيات اللازمة لإنشاء مثل هذا الكيان.

7 - وفي 13 آب/أغسطس، اجتمع أعضاء مجلس النواب في بنغازي وصوتوا على إنهاء ولاية حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي، مشيرين إلى أن الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا هي الحكومة المعيَّنة من قبل مجلس النواب برئاسة أسامة حماد. كما عيّن مجلس النواب رئيسه عقيلة صالح قائدًا أعلى للقوات المسلحة، وانتزع بذلك هذه السلطة من المجلس الرئاسي. وقد طُرحت تساؤلات أثناء الجلسة بشأن اكتمال النصاب القانوني وقيل إن بعض الأعضاء لم يتمكنوا من الحضور بسبب إلغاء رحلتهم من طرابلس. وأعرب الجيش الوطني الليبي عن تأييده لقرار مجلس النواب، في حين أدان هذا القرار كل من المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية والمتنافسان على منصب رئيس المجلس الأعلى للدولة. وفي بيان صادر في 14 آب/أغسطس، أعربت البعثة عن قلقها من الإجراءات الأحادية التي اتخذتها أطراف ومؤسسات ليبية سياسية وفاعلة والتي أفضت إلى تصعيد التوتر وتقويض الثقة والإمعان في الانقسام المؤسسي.

8 - وفي وقت لاحق من شهر آب/أغسطس، أدى النزاع على قيادة مصرف ليبيا المركزي إلى تدهور سريع للأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في جميع أنحاء ليبيا، وخاصة في طرابلس. ففي 18 آب/أغسطس، أعلن المجلس الرئاسي عن مرسومَين مؤرخين 12 آب/أغسطس لتنفيذ قرار مجلس النواب لعام 2018 بتعيين محمد الشكري محافظًا للمصرف المركزي وبإعادة تشكيل مجلس إدارة المصرف المركزي. وقد رفض مصرف ليبيا المركزي، برئاسة المحافظ آنذاك، الصديق الكبير، الاعتراف بهذين القرارين باعتبارهما باطلين قانونًا وعلّق عملياته. وخلال جلسة مجلس النواب المعقودة في 19 آب/أغسطس، صرّح رئيس مجلس النواب، السيد صالح، بأنه ليس للمجلس الرئاسي أي سلطة على المؤسسات السيادية. وتجاهل المجلس الأعلى للدولة أيضا المرسومَين الصادرَين عن المجلس الرئاسي. وفي 22 آب/أغسطس،

رفض السيد الشكري تعيينَه محافظًا للمصرف المركزي، مشيرًا إلى ضرورة حدوث توافق بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. وأعلن المجلس الرئاسي تعيين نائب للمحافظ في 26 آب/أغسطس.

9 - وفي 25 آب/أغسطس، بعد أن غادر السيد الكبير البلد، دخلت لجنة شكّلها المجلس الرئاسي مع نائب محافظ المصرف المركز الذي عيّنه المجلس، إلى مقر المصرف المركزي في طرابلس للسيطرة على عملياته. ورداً على هذه التطورات، أعلن رئيس مجلس النواب والحكومة المعيَّنة من قبل مجلس النواب بشكل منفصل في 26 آب/أغسطس عن تعليق إنتاج وصادرات النفط. وأعلن رئيس مجلس النواب، السيد صالح، أن هذا التعليق سيستمر إلى حين إعادة محافظ المصرف المركزي إلى منصبه.

10 - وقد أدت أزمة المصرف المركزي إلى تزايد التوتر بين الجماعات المسلحة في طرابلس والمنطقة الغربية نظرا إلى تأييدها للطرفَين المتنازعين في هذا الخلاف. وفي بيان صادر في 22 آب/أغسطس عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أعربت البعثة عن قلقها من حشد القوات في المناطق المأهولة بالسكان في طرابلس، وحثت على ضبط النفس ودعت إلى التحاور لحل الأزمة سلمياً. وفي تطور مشجع في 23 آب/أغسطس، أعلن زير الداخلية المكلّف، عماد الطرابلسي، أن قوات الأمن النظامية ستحل محل جميع الوحدات غير النظامية التي كانت منتشرة سابقاً في المناطق الرئيسية من المدينة، بما في ذلك في مقر المصرف المركزي. وفي اليوم التالي، قام رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة، بتشكيل اللجنة العليا للترتيبات الأمنية للإشراف على انسحاب الوحدات غير النظامية من أجل المساعدة على التخفيف من حدة التوتر وتقليص الوجود العسكري حول مقر المصرف المركزي.

11 - وفي بيان صادر في 26 آب/أغسطس، دعت البعثةُ جميع الأطراف المعنية إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة يستند إلى الاتفاقات السياسية والقوانين السارية ومبدأ استقلالية المصرف المركزي، فضلاً عن ضمان استمرارية الخدمات العامة. ودعت البعثة أيضا إلى تعليق العمل بجميع الإجراءات الأحادية المتعلقة بالمصرف المركزي، ورفع حالة القوة القاهرة عن حقول النفط، والوقف الفوري لمزيد من التصعيد، والالتزام بالامتناع عن استخدام القوة.

12 - وخلال الفترة من 9 إلى 11 أيلول/سبتمبر، زارت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو، ليبيا والتقت بالقادة السياسيين والعسكريين وقادة المجتمع المدني في طرابلس وبنغازي والقبة. وتطرقت المناقشات إلى سبل التغلب على الجمود السياسي فيما يتعلق بالانتخابات الوطنية والنهوض بعملية المصالحة الوطنية. وحثت وكيلة الأمين العام على حل الخلافات المتعلقة بقيادة المصرف المركزي والمجلس الأعلى للدولة، وعلى التقدم نحو إعادة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية في البلد.

13 - وفي أيلول/سبتمبر، قامت نائبة الممثل الخاص، بتيسير المفاوضات بين المجلس الرئاسي ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بهدف حل أزمة قيادة المصرف المركزي. وتواصلت أيضا مع ممثلين ليبيين آخرين وكذلك مع الشركاء الدوليين، ودعتهم إلى التوصل إلى حل يقوم على الاتفاق السياسي الليبي والقوانين السارية والمعايير الدولية لضمان حيادية واستقلالية ونزاهة المصرف المركزي. وفي 26 أيلول/سبتمبر، توصل ممثلو مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة إلى اتفاق بفضل المحادثات التي يسرتها البعثة على تعيين ناجي محمد عيسى بلقاسم محافظاً للمصرف المركزي ومرعي مفتاح البرعصي نائباً للمحافظ. وتضمن الاتفاق أحكامًا أيضًا بشأن الحوكمة الرشيدة وتعيين مجلس إدارة المصرف المركزي.

14 - وأدى المحافظ ونائب المحافظ الجديدان لمصرف ليبيا المركزي اليمين القانونية في 1 تشرين الأول/أكتوبر بعد إجراء تصويت في مجلس النواب والتشاور مع المجلس الأعلى. وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط رفع حالة القوة القاهرة، مما أتاح استئناف العمليات والصادرات النفطية بالكامل. وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت هيئة رئاسة مجلس النواب قرارًا بتعيين أعضاء مجلس إدارة المصرف المركزي. وعقد مجلس الإدارة بحضور كامل أعضائه اجتماعه الأول في 10 تشرين الثاني/نوفمبر.

ألف - لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين

15 - واصلت لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا التابعة لعملية برلين وأفرقتها العاملة تقديم الدعم لمسارات الحوار بين الأطراف الليبية.

16 - وفي 6 و 7 تشرين الأول/أكتوبر، عقد الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان (سويسرا، وهولندا (مملكة -) والأمم المتحدة) اجتماع مائدة مستديرة في جنيف، استضافها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان تحت رعاية المقررة الخاصة المعنية بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات وحضره عدة شركاء ليبيين. وركزت المناقشة على كيفية توحيد مشاريع القوانين القائمة المتعلقة بحماية الحق في حرية تكوين الجمعيات، بما يتماشى مع المادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لكي تنظر فيها السلطات التشريعية.

17 - وواصلت البعثة الأمم دعمَ الفريق العامل المعني بالأمن باعتباره منبرا لتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى تيسير إحراز تقدم نحو تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020 والأولويات الأمنية الأخرى. وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، عقد الفريق العامل المعني بالأمن اجتماعاً عاماً بمشاركة اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في سرت، وكان أول اجتماع عام يعقده الفريق العامل منذ تموز/يوليه 2023. وسلّط أعضاء اللجنة الضوءَ على الحاجة إلى النهوض بالعملية السياسية وإعادة توحيد المؤسسات العسكرية، إلى جانب تصنيف الجماعات المسلحة وانسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة من ليبيا. وطلبوا أيضا المزيد من الدعم من البعثة لتعزيز قدرات إزالة الألغام في شرق ليبيا وغربها.

باء - المساعي الدولية والإقليمية

18 - عملت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع الشركاء الدوليين للتغلب على الجمود السياسي في ليبيا من خلال عملية سياسية تيسرها الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى الإحاطات التي قدمتها نائبة الممثل الخاص إلى الأوساط الدبلوماسية في طرابلس في 18 آب/أغسطس و 8 تشرين الأول/أكتوبر، التقت بشكل ثنائي مع ممثلي المجتمع الدولي في طرابلس وفي تونس العاصمة. وشددت على ضرورة الحفاظ على وحدة وسلامة واستقلالية المؤسسات السيادية للبلد، ودعت إلى اتباع نهج دولي منسَّق لدعم ليبيا.

19 - والتقت نائبة الممثل الخاص بوزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، محمد علي النفطي، في تونس العاصمة يوم 13 أيلول/سبتمبر، وناقشت معه الحاجة إلى تحقيق الاستقرار والنهوض بالعملية السياسية في ليبيا. وفي 18 أيلول/سبتمبر، التقت نائبة الممثل الخاص بمسؤولين إيطاليين في روما وناقشت معهم أزمة المصرف المركزي الليبي والحاجة إلى الحوار باعتباره السبيل المؤدي لإيجاد حلول مستدامة. وفي 26 أيلول/سبتمبر، قدَّمت إحاطة عن بُعد لممثل كل من ألمانيا، والإمارات العربية المتحدة،

وإيطاليا، وتركيا، والجزائر، وفرنسا، وقطر، ومصر، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، لإطلاعهم على الجهود التي بذلتها للمساعدة على معالجة أزمات قيادة المصرف المركزي الليبي والمجلس الأعلى للدولة، وسعت إلى الحصول على دعم دولي منسق للنهوض بالعملية السياسية. وزارت نائبة الممثل الخاص قطر في 13 تشرين الأول/أكتوبر والإمارات العربية المتحدة في 14 تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة اتباع نهج أكثر تنسيقاً وتوحيداً لدعم العملية السياسية في ليبيا مع المسؤولين في البلدين.

20 - وفي 10 و 11 تشرين الأول/أكتوبر، أجرى كل من رئيس موريتانيا ورئيس الاتحاد الأفريقي محمد ولد الشيخ الغزواني، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فقي محمد، ووزير خارجية جمهورية الكونغو جان - كلود غاكوسو، زيارة إلى ليبيا، وناقشوا مع رئيس المجلس الرئاسي، محمد يونس المنفي، ونائب رئيس المجلس عبد الله اللافي، ورئيس الوزراء السيد الدبيبة، سُبل تعزيز المصالحة الوطنية في ليبيا، بما في ذلك من خلال اعتماد ميثاق للمصالحة الوطنية. وقد ورد في بيان صادر عن الاتحاد الأفريقي في 12 تشرين الأول/أكتوبر أن بعثة الاتحاد الأفريقي ستُجري زيارتها المقررة إلى شرق ليبيا في أقرب الآجال الممكنة.

جيم - الحالة الأمنية

طرابلس وغرب ليبيا

21 - ظل الوضع الأمني في غرب ليبيا متقلباً للغاية مع استمرار التنافس بين الجماعات المسلحة على السيطرة على الأراضي مما أدى إلى وقوع حوادث متنوعة. ففي 27 آب/أغسطس، بالقرب من معبر رأس جدير الحدودي، تم الإبلاغ عن وقوع اشتباكات مسلحة بين القوات المسلحة لزوارة وقوات المنطقة العسكرية الساحل الغربي المنتسبة لوزارة الدفاع، بعد أن طالبت القوات المسلحة لزوارة بأن تنسحب قوات المنطقة العسكرية الساحل الغربي من المعبر الحدودي. ووفقًا لبلاغات غير مؤكدة، أدت الاشتباكات إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين وإلى إغلاق الطرق مؤقتا.

22 - وفي الزاوية، تدهور الوضع الأمني بعد مقتل قائد خفر السواحل السابق عبد الرحمن ميلاد (المعروف أيضا بلقب البيدجا) في 1 أيلول/سبتمبر. وبعد صدور أمر بالقبض على محمد بحرون (المعروف أيضا بلقب "الفار")، وهو زعيم جماعة مسلحة، لتورطه في عملية القتل، أفادت بلاغات بأنه قد استسلم واعتُقل في 5 أيلول/سبتمبر. وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، أشارت بلاغات إلى أنه هرب من الاحتجاز وفرّ إلى الخارج. وأعيد "الفار" إلى ليبيا واحتُجز في طرابلس في انتظار محاكمته. وفي تلك الأثناء، استمرت التوترات الناجمة عن مقتل عبد الرحمن ميلاد واحتجاز "الفار" في منطقة الزاوية، مع استمرار التحركات العسكرية وحدوث اشتباكات متقطعة، بما في ذلك في 12 أيلول/سبتمبر عندما اشتبك اللواء 52 المتمركز في الزاوية مع الكتيبة 55 المتمركزة في ورشفانة بالقرب من الزاوية، مما أدى إلى سقوط ثلاثة قتلى، حسب بعض البلاغات.

23 - وفي منطقة الحمادة جنوب شرق الزنتان، اندلعت اشتباكات مسلحة في 24 تشرين الأول/أكتوبر بين وحدة تابعة لحرس المنشآت النفطية متمركزة في الزنتان وعناصر تابعة للواء 444 بعد دخول اللواء 444 إلى أراضي تسيطر عليها المجموعة المتمركزة في الزنتان بقصد القيام بعمليات لمكافحة التهريب، حسب ما قيل. وقام حرس المنشآت النفطية باحتجاز العديد من أفراد اللواء 444. وقد استؤنفت المواجهات وتم

احتجاز عدد إضـــافي من أفراد اللواء 444 في المنطقة، وحدث ذلك آخر مرة في 6 تشـــرين الثاني/نوفمبر. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، التقى قائد اللواء 444 مع رئيس المجلس العسكري الزنتان واتفقا على تحسين التنسيق، بينما أعرب المجلس العسكري لثوار الزنتان عن استعداده لدعم عمليات مكافحة التهريب المستقبلية التي يقوم بها اللواء 444 في منطقة الحمادة.

24 - وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر، قام مسلحون مجهولو الهوية في طرابلس باختطاف مدير إدارة الأمن المركزي بجهاز المخابرات الليبية. وأصـــدر كل من جهاز المخابرات الليبية والمجلس العسـكري لثوار الزنتان بيانين منفصـــلين نددا فيهما بعملية الاختطاف، وحمّل المجلسُ الأعلى لثوار الزنتان حكومةَ الوحدة الوطنية المسـؤولية عن الاختطاف. وأعقب ذلك الحادث تجمّع حشـود عسـكرية واحتجاجات شـديدة في الزنتان، في حين قامت مجموعة مسـلحة في الزنتان بإغلاق صـمام خط أنابيب الغاز الذي يربط حقلي الشـرارة والفيل النفطيين بمصـفاة الزاوية. وفي 12 تشـرين الثاني/نوفمبر، أكد جهاز المخابرات الليبية إطلاق سـراح المدير دون تقديم مزيد من التفاصيل.

شرق وجنوب ليبيا

25 - في 7 آب/أغسطس، أُرسلت أعداد كبيرة من مدرعات الجيش الوطني الليبي من شرق ليبيا إلى بلدة الشـــويرف بالقرب من خط وقف إطلاق النار، وواصـــلت طريقها باتجاه مناطق الجنوب الغربي بالقرب من الحدود مع الجزائر. وردًا على ذلك، اســـتنفرت قوات غرب ليبيا، بما في ذلك قوات من الزنتان، وأصـــدرت تحذيرات من أي تحركات للجيش الوطني الليبي باتجاه غدامس والمنطقة المحيطة بها. وفي بيان صـادر في 8 آب/أغســطس، أكد الجيش الوطني الليبي أن تحركاته العســكرية تهدف فقط إلى تعزيز الأمن على طول الحدود الجنوبية الغربية للبلد مع الجزائر وتشـــاد والنيجر. وفي محاولة لنزع فتيل التوترات، يســـرت البعثةُ الاتصالات بين الجيش الوطني الليبي وحكومة الوحدة الوطنية.

26 - وفي 16 آب/أغسطس، قام اللواء 128 التابع للجيش الوطني الليبي بنشر تعزيزات في منطقة جبال كلنجا بالقرب من الحدود مع تشاد، وذلك بهدف البدء في عمليات مكافحة عمليات التهريب والاتجار بالبشر. ولكن تم الإبلاغ عن وقوع اشتباكات مع الكتيبة 129 مشاة المحلية التابعة للجيش الوطني الليبي خلال الفترة من 17 آب/أغسـطس إلى 1 أيلول/سـبتمبر، وذلك بسـبب الاشـتباه في تورط هذه الأخيرة في تهريب الذهب عبر الحدود، حسـب بعض المزاعم. وأشـارت بلاغات إلى مقتل ما لا يقل عن أربعة مقاتلين وإصـابة عدد آخر بجروح في الاشـتباكات التي أسـفرت عن سـيطرة اللواء 128 على نقاط التفتيش التي أقيمت في منطقة جبال كلنجا.

المنظمات المتطرفة العنيفة وشبكات الجريمة المنظمة

27 - ذكرت بلاغات أن التنظيمات المتطرفة العنيفة واصـلت نشـاطها في جميع أنحاء ليبيا، حيث قدمت الدعم اللوجسـتي والمالي لأنشـطتها في منطقة السـاحل. ولا يزال التهريب والاتجار بالأشـخاص يشـكلان مصـدرين رئيسـيين من مصـادر الدخل لكل من التنظيمات المتطرفة العنيفة والشـبكات الإجرامية، مما يؤشـر على احتمال وجود تقارب في المصـالح بينها. وبالتوازي مع ذلك، واصـلت قوات الأمن الليبية، بما في ذلك اللواء 444 الـذي يوجـد مقره في غرب ليبيـا والجيش الوطني الليبي، عمليـاتهـا الهـادفـة لمكـافحـة تهريـب المخدرات والأسلحة والوقود في مواقع تشمل مصراتة وبنغازي وعلى طول الحدود مع تشاد.

دال - الحالة الاقتصادية

28 - كان لأزمة قيادة المصرف المركزي تأثير عميق زعزع استقرار الحالة الاقتصادية والمالية في ليبيا. وبعد إعلان المؤسسة الوطنية للنفط حالة القوة القاهرة على حقل الشرارة النفطي في 7 آب/أغسطس، وعلى حقل الفيل النفطي في 2 أيلول/سبتمبر، وعلى ميناء السدرة لتصدير النفط في 12 أيلول/سبتمبر، أفادت تقارير بأن صادرات النفط الليبي قد انخفضت إلى حوالي 000 194 برميل في اليوم بحلول أوائل أيلول/سبتمبر. وبالتزامن مع ذلك، انخفض سعر صرف الدينار الليبي من 7,1 إلى 8,0 دنانير مقابل دولار الولايات المتحدة في السوق الموازية مقارنة بسعر الصرف الرسمي البالغ 4,8 دنانير ليبية.

29 - وعقب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في 26 أيلول/سبتمبر وقيام المؤسسة الوطنية للنفط إثر ذلك برفع حالة القوة القاهرة في 3 تشرين الأول/أكتوبر، ارتفع سعر صرف الدينار الليبي إلى 6,2 دنانير مقابل الدولار في السوق الموازية وارتفع أكثر إلى 5,9 دنانير مقابل الدولار بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر بعد تخفيف المصرف المركزي القيود المفروضة على مبيعات العملات الأجنبية، ورفع القيود المفروضة على السحب النقدي من المصارف التجارية، وإزالة الحدود القصوى على التحويلات المصرفية الداخلية. وارتفع إنتاج النفط إلى حوالي 000 500 برميل في اليوم في أواخر أيلول/سبتمبر، وعاد إلى مستوى ما قبل الأزمة الذي بلغ حوالي 1,3 مليون برميل يوميًا بحلول 13 تشرين الأول/أكتوبر. وتشير التقديرات إلى أن الانقطاع الجزئي لإنتاج النفط قد تسبب في خسارة تناهز 1,4 بليون دولار.

30 - وخلال أزمة المصرف المركزي، أوقف النظام المصرفي الدولي المعاملات مع ليبيا إلى حد كبير، مما هدد بزعزعة استقرار واردات السلع الأساسية. وأبلغ برنامج الأغذية العالمي عن حدوث زيادة كبيرة في أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء ليبيا في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، حيث شهدت المنطقة الغربية أكبر زيادة بنسبة 4,2 في المائة في آب/أغسطس و 3,5 في المائة في أيلول/سبتمبر. وظلت الأسعار مرتفعة أيضًا في جنوب ليبيا بسبب تأثير العمليات العسكرية والأمطار الغزيرة في أيلول/سبتمبر التي عطلت سلاسل الإمداد إلى المنطقة. وشهدت الكفرة في الجنوب الشرقي أعلى زيادة، حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 13,4 في المائة مقارنة بالمتوسط الوطني، وتفاقم ذلك بسبب تدفق اللاجئين السودانيين الذي زاد من الطلب.

31 - وقام مصرف ليبيا المركزي بتمديد الموعد النهائي لاستبدال الأوراق النقدية من فئة 50 دينارًا ليبيًا بأوراق أخرى والتخلص من الأوراق النقدية المزورة من آب/أغسطس 2024 إلى نيسان/أبريل 2025، وذلك بعد ورود بلاغات عن مواجهة تحديات لوجستية في هذا الصدد. وفي سياق منفصل، ورغم الأحكام القضائية الصادرة في نيسان/أبريل وتموز/يوليه بوقف الرسم الإضافي المؤقت المفروض على المبيعات الرسمية من العملات الأجنبية، استمر البنك المركزي في فرض الرسم الإضافي. وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر رئيس مجلس النواب قرارًا بتخفيض الرسم الإضافي المفروض على سعر الصرف الرسمي من 27 في المائة إلى 20 في المائة بالنسبة لجميع المعاملات. وقد انتقدت حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي هذا القرار وحثت على التنفيذ الفوري لأحكام المحكمة التي قضت بوقف فرض الرسوم الإضافية. وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر، قام رئيس مجلس النواب بتخفيض الرسم الإضافي إلى 15 في المائة.

ثالثا - الدعم الانتخابي

32 - بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واصلت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الاستعدادات لتنظيم الانتخابات المحلية في 60 بلدية. وبحلول أوائل أيلول/سبتمبر، قام الناخبون المسجلون بجمع نسبة 90 في المائة من بطاقات الناخبين المطبوعة التي بلغ عددها حوالي 000 210 بطاقة. ونُشرت قائمة الناخبين النهائية التي تضم 055 186 ناخبا مسجلا تمثل النساء نسبة 30 في المائة منهم. وفي الفترة من 18 آب/أغسطس إلى 14 أيلول/سبتمبر، كان بإمكان المرشحين الترشح إما بشكل فردي أو ضمن قوائم مرشحين؛ وتراوحت أحجام المجالس البلدية بين 7 مقاعد و 11 مقعدًا، حسب البيانات السكانية، وتم تخصيص مقاعد للنساء وللأشخاص ذوي الإعاقة. وفي 10 بلديات، اشتُرِط أن تضم قوائم المرشحين أفرادًا من قبائل التبو والطوارق.

33 - وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، وبعد عملية التدقيق التي أجرتها وزارة الداخلية ومكتب النائب العام والكيانات الأخرى المختصة، نشرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات قوائم المرشحين النهائية التي ضمت ما مجموعه 331 2 مرشحا، من بينهم 487 امرأة و 386 شخصاً من ذوي الإعاقة. وتم تأجيل الانتخابات في بلدية الجديدة وبلدية الزاوية الوسط الواقعتين في غرب ليبيا، على أن يتم إدراجهما في الجولة القادمة من انتخابات المجالس البلدية، وذلك بسبب عدم تلقيهما قوائم مرشحين مستوفية للشروط.

34 - واعتمدت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات 111 منظمة من منظمات المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات، وبلغ عدد المراقبين الوطنيين 375 1 مراقبا، من بينهم 346 امرأة، بالإضافة إلى 929 4 شخصا أَذِن لهم المرشحون بمراقبة العملية الانتخابية نيابة عنهم، من بينهم 340 1 امرأة. وبالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد 79 ممثلاً إعلامياً لتغطية الانتخابات.

35 - وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، تم الاقتراع في 58 بلدية، وبلغت نسبة إقبال الناخبين 77 في المائة. وجرت أكبر انتخابات بلدية خلال هذه الجولة في بلدية مصراتة (حيث بلغ عدد الناخبين المسجلين 461 27 ناخبا). وقد جرت عملية الاقتراع بسلاسة، وعملت جميع مراكز الاقتراع البالغ عددها 352 مركزًا بكامل طاقتها. وزارت نائبة الممثل الخاص أحد مراكز الاقتراع في منطقة قصر بن غشير الواقعة جنوب طرابلس، وكذلك غرفة العمليات المركزية للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات في طرابلس. وعقب الانتخابات، رحب عدد من القادة الليبيين، من بينهم رئيس المجلس الرئاسي، السيد المنفي، ورئيس الوزراء، السيد الدبيبة، ورئيس مجلس النواب، السيد صالح، والمتنافسان على منصب رئيس المجلس الأعلى للدولة، السيد تكالة والسيد المشري، بإجراء الانتخابات البلدية بسلام، واعتبروا أن ذلك دليل على رغبة الشعب الليبي في المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال ممثليه المنتخبين. وأعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عن النتائج الأولية في 24 تشرين الثاني/نوفمبر. وسيتم الإعلان عن النتائج النهائية بعد البت في الطعون ودعاوى الاستئناف في المحاكم.

36 - وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، نشرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات القرار رقم 110، معلنةً بدء العملية الانتخابية في مجموعة ثانية تتألف من 59 بلدية في كانون الثاني/يناير 2025، وستشمل هذه المجموعة بنغازي وطرابلس. وطلبت اللجنة من حكومة الوحدة الوطنية أيضا تخصيص التمويل اللازم للسماح بإجراء العملية الانتخابية في مواعيدها.

رابعا - دعم قطاع الأمن وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار

37 - واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا دعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الليبي، بما في ذلك من خلال التفاعل مع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5. وفي 25 آب/أغسطس، التقت نائبة الممثل الخاص بأعضاء اللجنة في سرت، حيث شددت على الدور الحاسم للجنة في دعم اتفاق وقف إطلاق النار وناقشت الخيارات المتاحة لتقديم المزيد من الدعم، بما في ذلك مسألة انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة من ليبيا

38 - وخلال الاجتماع مع أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 المعقود في بنغازي يوم 9 أيلول/سبتمبر، شددت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام على ضرورة الحفاظ على وحدة اللجنة، وعلى ضرورة مواصلة جهودها الرامية لتعزيز تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، ومعالجة مشكلة وجود القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة، والترويج لإعادة توحيد المؤسسات الأمنية الليبية.

39 - وظل التقدم المحرز على مستوى انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة متعثراً بسبب الانقسامات السياسية السائدة بين الأطراف الليبية وهشاشة الحالة الأمنية الإقليمية. وأثناء اجتماع مع البعثة في 8 تشرين الأول/أكتوبر، شدد أعضاء لجان الاتصال من تشاد والنيجر والسودان على الحاجة إلى وضع استراتيجية مشتركة لإدارة الحدود مع ليبيا وطلبوا عقد اجتماع مع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 لمناقشة التهديدات الأمنية الإقليمية التي يشكلها المرتزقة والمقاتلون الأجانب.

40 - وفي إطار الجهود الرامية إلى إقامة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية، نظمت البعثة حلقة عمل في طرابلس يومي 30 و 31 تشرين الأول/أكتوبر حول دور المجتمع المدني في تعزيز الأمن الانتخابي. وتضمّن المشاركون مسؤولين من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ووزارة الداخلية، ومسؤولين عن أمن الانتخابات من شرق ليبيا وغربها، ومجموعات المجتمع المدني من جميع أنحاء البلد، بما في ذلك منظمات نسائية وشبابية. وساهمت حلقة العمل في بناء الثقة بين المؤسسات المشاركة ومجموعات المجتمع المدني.

ألف - دعم التخطيط الليبي للترتيبات الأمنية المؤقتة وتوحيد المؤسسات الأمنية

41 - في 26 و 27 آب/أغسطس، نظمت البعثة حلقة عمل في تونس العاصمة حول إصلاح قطاع الأمن والحوكمة لفائدة أعضاء لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب ولجنة الأمن القومي بالمجلس الأعلى للدولة ومسؤولين من وزارتي الدفاع والداخلية وقوة مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس الرئاسي والمدعين العامين العسكريين من شرق ليبيا وغربها. وركزت حلقة العمل على تعزيز دور السلطة التشريعية في إصلاح قطاع الأمن. وأصدرت اللجنتان بياناً مشتركاً دعتا فيه إلى فصل العمل الأمني عن العمل العسكري، ومراجعة قوانين قطاع الأمن وفقاً للمعايير الدولية، وحثتا البعثة على تيسير مزيد من الحوارات من أجل توحيد السلطة التنفيذية.

42 - وفي 14 آب/أغسطس، أقر رئيس الوزراء، السيد الدبيبة، الذي واصل الاضطلاع بدور وزير الدفاع المكلّف، مدونة لقواعد السلوك وُضعت بمساعدة البعثة، لتعزيز الاحتراف والمساءلة في صفوف القوات المسلحة والأجهزة الأمنية. وفضلا عن حلقة عمل سابقة تم تنظيمها بشأن مدونة قواعد السلوك في أيار/مايو 2024 (انظر S/2024/598، الفقرة 10)، نظمت البعثة حلقة عمل ثانية في تونس العاصمة يومي 5 و 6 تشرين الثاني/نوفمبر بالتنسيق مع وزارة الدفاع والجيش الوطني الليبي لفائدة المسؤولين الوزاريين والجهات

الأمنية الفاعلة، وركّزت حلقة العمل على تنفيذ مدونة قواعد السلوك وتأمين التزام المشاركين فيها بتحقيق هذه الغاية. وفي 11 تشـــرين الثاني/نوفمبر، تم تعميم مدونة قواعد الســـلوك على جميع الوحدات الأمنية التابعة لحكومة الوحدة الوطنية لتنفيذها.

43 - وبالتزامن مع حلقة العمل المتعلقة بمدونة قواعد الســـلوك، نظمت البعثة حدثاً اســـتمر يومين حول أمن الحدود ومنع التطرف العنيف، حيث جمعت ضـــباطاً من الجيش الوطني الليبي ومن وحدات مكافحة الإرهاب وأقسـام الشـرطة من شـرق ليبيا وغربها في أول اجتماع مشـترك من نوعه لمراقبة الحدود يُعقد منذ عام 2014. وأكد المشـاركون على ضـرورة أن تقترن تدابير تعزيز الأمن والاسـتقرار في المناطق الحدودية بمشاريع إنمائية وبجهود أخرى لتحسين رفاه السكان المحليين في تلك المناطق.

باء - الإجراءات المتعلقة بالألغام وإدارة الأسلحة والذخيرة

44 - منذ بداية عام 2024، تم الإبلاغ عن 17 حالة وفاة و 26 إصـــابة ناجمة عن الألغام الأرضـــية والمتفجرات من مخلفات الحرب، مما يثير مخاوف جدية بشـأن انتشـار التلوث بالألغام الأرضـية والمتفجرات من مخلفات الحرب في ليبيا. ففي 18 آب/أغســـطس، أدى انفجار وقع بمقر كتيبة الشـــهيدة صـــبرية في تاجوراء، شـرق طرابلس، إلى مقتل سـتة أشـخاص وإلحاق أضـرار متوسـطة بالمباني المجاورة. وفي 19 آب/أغسـطس، انفجرت قنبلة يدوية في منزل في قصـر بن غشـير في جنوب طرابلس، مما أسـفر عن مقتل رجل وإصـابة صـبي. وفي 20 آب/أغسـطس، توفي صـبي عندما انفجرت قذيفة من مخلفات الحرب في بني وليد. وفي 4 أيلول/ســبتمبر، قُتل ضـــابطان عســكريان نتيجة لانفجار ذخيرة أثناء تدريب تعبوي في منطقة دوفان، بين زليتن ومصـــراتة. وفي 9 أيلول/ســـبتمبر، لقي رجلان حتفهما نتيجة انفجار قذيفة بالقرب من عمارات صـــلاح الدين. وفي 18 أيلول/ســـبتمبر، تم العثور على متفجرات من مخلفات الحرب في قرية الســـاعدي بالقرب من طرابلس، مما دفع الشـــرطة إلى تأمين الموقع ونقل القذائف بأمان لتدميرها. وفي 30 أيلول/ سبتمبر، قُتل صـبي وأصـيب آخر بجروح نتيجة لانفجار ذخيرة في منطقة الشـقيقة، بالقرب من مزدة. وفي 17 تشـــرين الأول/أكتوبر، توفيت فتاة في حادث انفجار متفجرات من مخلفات الحرب في طبرق. وفي 7 و 8 تشرين الثاني/نوفمبر، تسبب انفجار لغمين مضـادين للدبابات بالقرب من ودان في مقتل مدني واحد وإصابة أربعة آخرين.

45 - وفي مواجهة هذه التهديدات المســـتمرة، قدمت البعثة الدعم الفني إلى 14 فريقاً معنيا بالتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة تابعا للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي نظمت 530 دورة للتوعية بتلك المخاطر استفاد منها 381 4 فردا في مواقع تشمل طرابلس وأوباري والزاوية وغريان ومرزق وتاورغاء.

46 - وفي 11 تشـــرين الأول/أكتوبر في تونس العاصـــمة، اشـــتركت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحروب في رئاسة الاجتماع الفصلي الثالث للشركاء المنفذين للأعمال المتعلقة بالألغام الذي عرض خلاله المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام احتياجات الجيش الوطني الليبي لاستئناف عمليات إزالة الألغام في شرق ليبيا.

خامسا - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

47 - استمر الخلاف بين مجلس النواب في بنغازي والمحكمة العليا في طرابلس بشأن مساعي مجلس النواب الرامية لإنشاء محكمة دستورية يوجد مقرها في بنغازي. وفي 23 أيلول/سبتمبر، أدى ثمانية قضاة سيعملون في المحكمة الدستورية الجديدة اليمين القانونية أمام النائب الثاني لرئيس مجلس النواب وأمام عدد من أعضاء مجلس النواب الآخرين. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، رفضت المحكمة العليا هذه التعيينات. ويجدر التذكير بأن المحكمة العليا قضت في أيار/مايو 2023 بعدم دستورية القانون الذي اعتمده مجلس النواب في آذار/مارس 2023 لإنشاء محكمة دستورية يوجد مقرها في بنغازي (S/2023/589، الفقرة 45).

48 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفرجت الفروع الشرقية والغربية لجهاز الأمن الداخلي عن أكثر من 20 شخصًا سبق أن احتُجزوا تعسفاً في بنغازي وطرابلس بعد ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير أو عَقب اتهامهم بالتعدي على القيم الإسلامية.

49 - وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التواصل في شرق ليبيا، نظمت البعثة أربع حلقات عمل في بنغازي استضافتها الأكاديمية العسكرية للعلوم الاستراتيجية والأمنية التابعة للجيش الوطني الليبي بغية تدريب القضاة العسكريين والمدعين العامين وضباط الشرطة العسكرية وموظفي المخابرات العسكرية على معايير وآليات حقوق الإنسان الدولية في مجالات مثل معاملة السجناء والعدالة الانتقالية. وإجمالاً، استفاد من التدريب 82 عاملا في تلك المجالات، من بينهم 6 نساء.

50 - وبالتعاون مع وزارة العدل، قامت البعثة أيضاً بتدريب 31 من مسؤولي الشرطة القضائية من غرب ليبيا، من بينهم 16 ضابطة، على المعايير الدولية لمعاملة السجناء والسجينات وكذلك على التدابير غير الاحتجازية للجانيات في نظام الإصلاح والتأهيل الليبي. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت البعثة حلقة عمل في تونس العاصمة يومي 1 و 2 تشرين الأول/أكتوبر لفائدة 12 مدعياً عاماً عسكرياً من غرب ليبيا، من بينهم مدعيتان عامتان، بشأن حقوق الإنسان والحماية في التحقيقات المتصلة بالإرهاب والجريمة المنظمة.

51 - ويومي 3 و 4 تشرين الأول/أكتوبر، نظمت البعثة حلقة عمل في تونس العاصمة لفائدة 16 مدافعاً عن حقوق الإنسان من جميع أنحاء ليبيا، من بينهم 6 نساء، حول تعزيز منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له، وذلك في إطار الجهود المبذولة لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع في ليبيا. وركز المشاركون على تحديد أشكال العنف الجنسي المتصل بالنزاع؛ وأهمية اعتماد قانون يعنى تحديدا بالعنف ضد المرأة؛ وأفضل الممارسات الإقليمية والدولية في مجال جمع البيانات.

ألف - العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

52 - في 30 آب/أغسطس، وإحياءً لذكرى اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري، اشتركت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إصدار تقرير عن ترهونة وثّق انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق والجرائم الفظيعة التي ارتكبتها جماعة الكانيات المسلحة والجماعات المتحالفة معها في تلك المدينة بين عامي 2013 و 2020. وتم التشديد في التقرير على الحاجة إلى المساءلة وتقصي الحقيقة، بما في ذلك مواصلة فتح المقابر الجماعية، فضلاً عن توفير الدعم النفسي والاجتماعي والتعويضات للضحايا.

53 - وفي 4 تشـــرين الأول/أكتوبر، قامت المحكمة الجنائية الدولية بفض أختام ســـت مذكرات توقيف تتعلق بارتكاب جرائم حرب مزعومة في ترهونة. وظل الأفراد الواردة أسماؤهم في مذكرات التوقيف خاضعين أيضا لمذكرات توقيف صادرة عن النائب العام الليبي. غير أن أماكن وجودهم غير معروفة بدقة.

54 - وبعد أن رفض المجلس الأعلى للدولة في أيار/مايو مشـــروع القانون بشـــأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية الذي أعده المجلس الرئاسي ومجلس النواب بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، واصلت البعثةُ، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، التفاعل مع أصحاب المصلحة الليبيين لتشجيع اعتماد قانون موحّد يعزز العدالة الانتقالية التي تركز على الضـــحايا، تماشـــياً مع المذكرة التوجيهية للأمين العام بشـــأن العدالة الانتقالية. ولتحقيق هذه الغاية، التقت البعثة بأعضـــاء من مجلس النواب وأبدت تعليقات على صـــيغ متنوعة من مشـــاريع القوانين لمواءمتها مع أفضـــل الممارســـات في مجال العدالة الانتقالية، ويســـرت البعثة اجتماعاً بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والمجلس الرئاســـي من أجل التوصـــل إلى اتفاق على صـــيغة توافقية لمشـــروع قانون المصـــالحة مما يتيح رفع المظالم التي طال أمدها عن الضـــحايا وتلبية احتياجاتهم..

55 - وبغية رفع المظالم المتعلقة بالأشـــخاص المفقودين في ليبيا، نظمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال الفترة من 2 إلى 8 أيلول/سبتمبر، في إطار برنامجهما المشترك الذي يمتد لثلاث ســـنوات للفترة 2023-2026، تدريباً على بناء القدرات لفائدة مســـؤولين من وزارتَي العدل والشـــؤون الاجتماعية. وخلال الفترة من 2 إلى 4 تشـــرين الأول/أكتوبر، وبدعم من اللجنة الدولية لشـــؤون المفقودين، اشـــتركت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيم منتدى في تونس العاصـــمة شـــاركت فيه منظمات المجتمع المدني من الجمهورية العربية الســـورية والعراق ولبنان وليبيا لتعزيز جهود المناصـــرة المتعلقة بالأشـــخاص المفقودين وتبادل الدروس المســـتفادة. وتتوج الحدث بالالتزام بإنشاء شبكة وطنية معنية بالأشخاص المفقودين في ليبيا.

باء - أعمال الحرمان من الحرية والاحتجاز والتعذيب غير المشروعة

56 - ســـاهم وقوع حالات الاختفاء القســـري والاعتقال والاحتجاز التعســـفيين في جميع أنحاء ليبيا، في إشاعة مناخ يسوده الخوف. فقد اختفى قسراً عدد لا يقل عن 12 شخصاً، من بينهم طفلان، على يد جهاز الأمن الداخلي في غرب ليبيا عقب تنظيم مظاهرة في زليتن في 1 أيلول/ســـبتمبر. وتم انتزاع اعترافات من بعضـهم، ونُشرت بعض الاعترافات على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد تورط فرع المنطقة الشرقية لجهاز الأمن الداخلي في اختطاف صـــحفية من بنغازي خلال الفترة من 18 أيلول/ســـبتمبر إلى 23 تشـــرين الأول/أكتوبر، وتم احتجاز والديها أيضا خلال الفترة من 16 إلى 24 تشرين الأول/أكتوبر.

57 - وفي 26 أيلول/سبتمبر، أمر مكتب النائب العام باعتقال خمسة من أعضـاء جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وثلاثة من أعضـــاء جهاز الأمن الداخلي. وصـــدر هذا الأمر عقب الإبلاغ عن وفاة رجل في الحجز بعد أن اعتقله جهاز الردع في 22 أيلول/ســـبتمبر، وعن محاولة جهاز الأمن الداخلي احتجاز أحد أعضاء المجلس الأعلى للدولة بشكل غير قانوني.

58 - وفي سـياق أزمة المصـرف المركزي، أفادت بلاغات بتورط جهاز المباحث الجنائية بوزارة الداخلية وهيئة أمن المرافق والمنشآت التابعة لرئاسة الوزراء وجهاز الأمن الداخلي في عمليات اختطاف مؤقتة لخمسة

من موظفي المصرف المركزي وأنصار محافظ المصرف آنذاك، السيد الكبير، حيث استمر اختطاف الأفراد في بعض الحالات لبضعة أيام خلال الفترة ما بين 18 و 27 آب/أغسطس.

59 - وواصلت البعثة توثيق الانتهاكات المنهجية لمراعاة الأصول القانونية والحق في محاكمة عادلة، بما في ذلك عدم كفاية التمثيل القانوني؛ والتأخيرات الإجرائية الناتجة عن عدم إحضار الأفراد المحتجزين إلى المحكمة لحضور الجلسات؛ والتأجيلات المتكررة، مما ساهم في الاحتجاز المطوَّل قبل المحاكمة. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، حكمت المحكمة العسكرية الدائمة في طرابلس على أحد أعضاء مجلس النواب الليبي بالسجن لمدة 10 سنوات و 6 أشهر بعد محاكمة اتسمت بانتهاكات مراعاة الأصول القانونية، بما في ذلك عدم وضوح التهم الموجَّهة إليه وعدم الحصول على تمثيل قانوني، وذلك بعد أن قام جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة باعتقاله واحتجازه تعسفا في شباط/فبراير 2023.

جيم - المهاجرون واللاجئون

60 - ظلت ليبيا بلد مقصد وعبور للمهاجرين واللاجئين. فوفقا للمنظمة الدولية للهجرة، وصل عدد المهاجرين في ليبيا إلى 326 787 مهاجرا في تشرين الأول/أكتوبر 2024. وخلال الفترة ما بين 10 آب/أغسطس و 30 تشرين الثاني/نوفمبر، اعترض خفر السواحل الليبي 516 7 مهاجرا ولاجئا كانوا يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط من ليبيا. وخلال الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر، اعترض خفر السواحل الليبي 839 20 مهاجرا ولاجئا في البحر وأعادهم إلى ليبيا، وأُبلغ عن وفاة 600 شخص وفقدان 838 شخصا. وتلقى المهاجرون واللاجئون الذين نزلوا في الموانئ الليبية، التي تتمتع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية بإمكانية الوصول إليها، مساعدات إنسانية حيوية.

61 - وحتى 1 كانون الأول/ديسمبر، كان 471 5 مهاجرا ولاجئا محتجزين تعسفاً في مراكز احتجاز رسمية في جميع أنحاء ليبيا، من بينهم 529 4 رجلا و 856 امرأة و 356 طفلاً. وحتى 4 كانون الأول/ديسمبر، كانت الجماعات المسلحة تدير ستة مراكز احتجاز غير رسمية، يُقدَّر أن حوالي 000 3 شخص محتجزون فيها تعسفاً، ولا تُتاح لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إمكانية الوصول إليها.

62 - وتواصلت حركة المهاجرين وطالبي اللجوء إلى ليبيا القادمين من الجزائر وتونس، بالقرب من مناطق العسة ونالوت وتيجي وغدامس، أو ردهم أو ترحيلهم من ليبيا. وخلال الفترة الممتدة من حزيران/يونيه 2023 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، قامت قوات وزارة الداخلية الليبية وحرس الحدود الليبي باعتراض ما مجموعه 010 12 مهاجرين ولاجئين على الحدود مع تونس. وحتى 28 تشرين الثاني/نوفمبر، اعترض حرس الحدود الليبي على حدود ليبيا مع الجزائر 509 مهاجرين ولاجئين طُرِدوا من الجزائر. وواصلت السلطات الليبية نقل هؤلاء الأشخاص إلى مرافق يُحتجزون فيها تعسفا وقيل إنهم يتعرضون فيها لانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك مركز احتجاز العسة الذي يديره حرس الحدود الليبي، ومراكز احتجاز يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في طرابلس وفي بئر الغنم التي يوجد بها مركز احتجاز غير رسمي. وحتى 28 تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت وزارة الداخلية وحرس الحدود الليبي عن "استضافة" 357 مهاجرًا وفردًا بحاجة إلى الحماية الدولية في منطقة العسة (من بينهم 318 رجلاً و 25 امرأة و 14 طفلاً)، و 35 مهاجرًا وفردًا بحاجة إلى الحماية في منطقة غدامس (من بينهم 24 رجلاً و 10 نساء وطفل واحد).

63 - وحتى 1 كانون الأول/ديسمبر، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتسجيل 144 36 لاجئا سودانيا (423 11 رجلاً و 433 8 امرأة و 843 8 فتى و 445 7 فتاة) من مجموع عدد اللاجئين الذين وصلوا إلى ليبيا منذ بدء النزاع في السودان في نيسان/أبريل 2023، والذين يُقدَّر عددهم بـ 000 180 لاجئ. وقد وصل معظم اللاجئين السودانيين إلى الكفرة عبر معابر غير نظامية على طول الحدود الجنوبية لليبيا، وقد وصلوا في الغالب من السودان أو بشكل غير مباشر عبر تشاد، في حين شقت أقلية طريقها من مصر. وحتى 1 كانون الأول/ديسمبر، بلغ مجموع عدد اللاجئين السودانيين المسجلين في ليبيا 297 55 لاجئا، ويشمل ذلك كلا ممن وصلوا قبل بدء النزاع في السودان في نيسان/أبريل 2023 ومن وصلوا بعده. وواصلت السلطات المحلية في الكفرة تقديم مساعدات كبيرة، بما في ذلك بإتاحة الحصول على خدمات الصحة العامة والالتحاق بالتعليم. ولكن هناك حاجة لتقديم مزيد من الدعم إلى المجتمعات المحلية التي تستقبل اللاجئين السودانيين في أماكن أخرى من البلد، بما في ذلك في المدن الساحلية.

دال - الفئات التي تعيش في ظل أوضاع هشة

64 - بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أجرى مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح زيارة إلى ليبيا خلال الفترة من 31 آب/أغسطس إلى 11 أيلول/سبتمبر. وخلال الزيارة، يسّرت البعثةُ إجراء مقابلات مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين لمناقشة مسألة عرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال في جميع أنحاء ليبيا.

سادسا - تمكين المرأة

65 - في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، أجرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا سلسلة من المناقشات الجماعية لإعداد دراسة عن التحديات التي تواجهها النساء المرشحات للانتخابات في ليبيا. وشارك فيها، حضوريا وافتراضيا، ما مجموعه 41 امرأة ممن سجّلن أنفسهن في انتخابات عام 2021 كمرشحات. وسلطت الدراسة الضوء على استمرار الحواجز التي تعرقل مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك المعايير الثقافية التقييدية والقيود المالية والتأخيرات البيروقراطية. وأوصت الدراسة ببناء قدرات المرشحات، بما في ذلك في مجال الخطابة وإدارة الحملات الانتخابية والتواصل الرقمي، وسلّطت الضوء على أهمية إنشاء منصات تتيح إقامة روابط بين النساء المشاركات في الشؤون العامة في جميع أنحاء البلد.

66 - وفي اجتماع مع نائبة الممثل الخاص عُقد في 17 آب/أغسطس في طرابلس، سلّطت نساء من المجالس البلدية الضوء على استمرار التحديات التي تواجهها المرأة في الحكم المحلي. وأبلغت الممثلات عن تعرضهن للإيذاء اللفظي والجسدي، بما في ذلك التهديدات الموجّهة لعائلاتهن، فضلاً عن استبعادهن من الأنشطة أو القرارات الرئيسية على مستوى البلديات.

سابعا- الشباب والسلام والأمن

67 - خلال الفترة من 12 آب/أغسطس إلى 8 كانون الأول/ديسمبر، وتماشياً مع استراتيجية تمكين الشباب، نظمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا 15 حلقة عمل، حضوريا وافتراضيا، في طرابلس وسبها شارك فيها 469 شاباً من جميع أنحاء ليبيا، من بينهم 238 امرأة. وبهدف إسماع أصوات الشباب، أنتجت البعثة محتوى رقميا بغرض تعميمه دعماً للتوصيات التي قدّمها المشاركون، والتي أكدوا فيها على ضرورة

إشراك الشباب ومشاركتهم في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار، وعلى أهمية دعم المبادرات التي يقودها الشباب وتزويد الشباب بالمهارات اللازمة لتمكينهم من الدعوة بفعالية إلى التغيير. وأظهر استبيان تم توزيعه على الحاضرين أن 81 في المائة منهم أصبحوا على دراية أكبر بالمواضيع التي تم تناولها.

68 - وعقب اختتام الدورة الأولى من برنامج رائدات في حزيران/يونيه، التي زوّدت 30 شابة من خلفيات متنوعة من جميع أنحاء ليبيا بمهارات في مجال التواصل والقيادة والمناصرة، أطلقت البعثة الدورة الثانية من البرنامج في 20 تشرين الأول/أكتوبر في إطار شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وستستفيد من الدورة الثانية 35 شابة ليبية من جميع أنحاء البلد. وركزت الجلسات الأولى المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر في طرابلس على تطوير المهارات في مجالات التواصل والقيادة والعمل الجماعي والمناصرة وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت البعثة تدريباً للفائدة 100 شابة ركّز على التواصل والقيادة وتمكين المرأة.

ثامنا - الحالة الإنسانية والتنمية

69 - في 16 آب/أغسطس، أثرت الأمطار الغزيرة والفيضانات على غات وتهالة في جنوب غرب ليبيا، مما أدى إلى نزوح أكثر من 000 7 شخص، وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة. ومن بين هؤلاء النازحين، تم إيواء 346 4 مواطنا ليبيا في مخيمات وملاجئ غير رسمية، بينما استضاف الأقارب والأصدقاء 745 2 مهاجرا. وعجّل فريق الأمم المتحدة القطري وشركاؤه في مجال العمل الإنساني بتسليم الإمدادات الطبية والمواد غير الغذائية، ونسّق مع السلطات المحلية لتقديم مساعدات إضافية، بما في ذلك مياه الشرب.

70 - وفي الفترة من 1 إلى 4 أيلول/سبتمبر، قادت نائبة الممثل الخاص للأمين العام والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية السابقة، جورجيت غانيون، بعثة مشتركة بين الوكالات إلى مدينة درنة والمجتمعات المحلية المحيطة بها. وأحيت البعثةُ ذكرى مرور عام على العاصفة دانيال، وأتاحت فرصة لإجراء تقييم للتقدم الذي أحرزته الجهود الإنسانية وجهود التعافي التي تدعمها الأمم المتحدة وللتواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

تنسيق المساعدة الدولية

71 - منذ شهر تموز/يوليه، تم تقديم مساعدات الأمم المتحدة إلى 000 92 لاجئ سوداني في ليبيا من خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين في السودان التي أُطلقت في تموز/يوليه 2024. وكانت الخطة تهدف إلى دعم 000 195 مستفيد، من بينهم 000 149 لاجئ سوداني و 000 1 من رعايا دول أخرى و 000 45 فرد من أفراد المجتمعات المضيفة في ليبيا، وركّزت على الصحة والتغذية والحماية، بما في ذلك تدخلات ومساعدات لفائدة ضحايا العنف الجنسي والجنساني، وعلى الأمن الغذائي. وحتى 31 تشرين الأول/أكتوبر، تم تمويل ميزانية الخطة البالغة 48,6 مليون دولار بنسبة 52 في المائة.

تاسعا - نشر البعثة والترتيبات الأمنية

72 - حافظت البعثة على متوسط وجود قوامه نحو 314 موظفاً مدنياً، يتألفون من 102 موظف وطني و 208 موظفين دوليين و 4 من متطوعي الأمم المتحدة. ومن بين هؤلاء، كان 292 موظفا موجودين في طرابلس، و 19 في تونس العاصمة، و 2 في بنغازي، وواحد في سبها. واحتفظت البعثة أيضا بأربعة أفراد مقدمين من الحكومات، أحدهم موجود في طرابلس وثلاثة في تونس العاصمة. واستمر إيواء الموظفين الدوليين التابعين لبعثة الأمم المتحدة ومكاتبها في مجمع أويا في طرابلس، الذي تحميه وحدة حراسة الأمم المتحدة التي تضم 230 جنديا. ووفرت البعثة أيضا ضابطي أمن يعملان بالتناوب لدعم مركز الأمم المتحدة في بنغازي.

عاشرا - ملاحظات وتوصيات

73 - أود أن أرحب بالاتفاق بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بشأن مصرف ليبيا المركزي الذي يسرته البعثة، وكذلك بالخطوات المتخذة لتنفيذ هذا الاتفاق، بما في ذلك أداء القيادة الجديدة للمصرف المركزي اليَمين وإنشاء مجلس إدارة المصرف المركزي. ويجب أن تظل مؤسسات الدولة الليبية بعيدة عن التدخلات السياسية. ولا يجب استغلال الموارد الاقتصادية للبلد لجني مكاسب سياسية، ويجب إدارتها من خلال أطر مؤسسية سليمة لكي تعود بالفائدة على الشعب الليبي.

74 - ويتيح حل أزمة المصرف المركزي وتعيين أعضاء مجلس إدارته فرصةً سانحة لمعالجة التحديات الاقتصادية والمالية الملحة، وهي مسألة ضرورية لتحسين الاستقرار، وبناء الثقة بين أصحاب المصلحة واستعادة الوحدة الوطنية. ويتيعن إحراز مزيد من التقدم الملموس نحو إعادة توحيد المصرف المركزي وإدارته الرشيدة، عملا بالتوصيات الصادرة عن مراجعة الحسابات الدولية للمصرف المركزي التي يسرتها البعثةُ وعملية مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي. وستواصل البعثة التفاعل مع الأطراف الليبية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ميزانية وطنية موحدة وتحسين صرف أموال الدولة بطريقة عادلة وشفافة وخاضعة للمساءلة.

75 - ولقد أثبت حل أزمة المصرف المركزي أن الأطراف الليبية التي تعمل معًا يمكن أن تتغلب على خلافاتها السياسية وأن تتوصل إلى حلول وسط تتماشى مع مصالح وتطلعات الشعب الليبي. وأحث جميع أصحاب المصلحة الليبيين على المشاركة البنّاءة وعلى حل الخلافات من خلال الحوار الذي تيسره البعثة بغية تمهيد الطريق لإجراء الانتخابات. ولن تؤدي الإجراءات الأحادية إلا إلى زيادة إضعاف وحدة ليبيا وسيادتها وتعميق الجمود السياسي وصرف الانتباه عن مهمة توحيد مؤسسات الدولة والتوصل إلى حل سياسي شامل بإجراء انتخابات عامة.

76 - ويبعث النزاع الذي طال أمده على القيادة داخل المجلس الأعلى للدولة على القلق بشدة لأنه يقوّض وحدة تلك المؤسسة ويضعف دورها في أية عملية سياسية. وأنا أشجع قادة وأعضاء المجلس الأعلى للدولة على إيجاد حل يمكِّن المجلس من أداء مهامه بما يتماشى مع الاتفاق السياسي الليبي.

77 - وأرحب بنجاح المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في إجراء انتخابات المجالس البلدية في 58 بلدية في جميع أنحاء ليبيا، مما يضمن الانتقال السلمي للسلطة والحكم الشرعي على المستوى المحلي. ويكتسي تعاون السلطات الحكومية في هذه العملية أهمية حاسمة، بما في ذلك من خلال الإسراع بتخصيص

الموارد اللازمة لإجراء الجولة القادمة من الانتخابات البلدية بسلاسة. وعلاوة على ذلك، يجب بذل مزيد من الجهود لدعم مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في الحياة العامة الليبية، بما في ذلك في الانتخابات كمرشحات وناخبات على حد السواء.

78 - ومع أن تنظيم الانتخابات البلدية بنجاح جدير بالثناء، إلا أنه لا ينبغي النظر إلى تلك الانتخابات على أنها بديل للانتخابات الوطنية التي أُرجئت لفترة طويلة جدًا، فهي ضرورية لاستعادة شرعية مؤسسات الدولة الرئيسية. وأود أن أشيد بالجهود التي بذلتها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لضمان نجاح الانتخابات البلدية. وتوفر تلك الجهود ركيزة هامة لتنفيذ العملية الانتخابية الوطنية بمجرد التوصل إلى تسوية سياسية بشأن إطار قانوني قابل للتنفيذ.

79 - وأرحب بالالتزام المستمر للجنة العسكرية المشتركة 5+5 بدعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020. ومن الضروري أن تضاعف اللجنة والأطراف الليبية المعنية الأخرى جهودها الرامية لإحراز تقدم نحو توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية وتعزيز تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

80 - ويبعث على القلق للغاية استمرارُ واتساعُ نطاق انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، التي ترتكبها الجهات الفاعلة الأمنية في جميع أنحاء ليبيا، بالاقتران مع استمرار عدم المساءلة عنها. وأحيط علماً بأوامر الاعتقال التي أصدرها النائب العام بحق بعض الأفراد المتورطين في تلك الانتهاكات، وأحث السلطات بقوة على اتخاذ مزيد من الإجراءات الحاسمة والمستدامة لضمان المساءلة التامة.

81 - ويبعث الخلاف الدائر بين مجلس النواب والمحكمة العليا بشأن البت في المسائل الدستورية على القلق، وأود أن أؤكد على أهمية الحفاظ على استقلالية ووحدة النظام القضائي. ومن الأهمية بمكان أيضا التوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبل المضي قدمًا في عملية المصالحة الوطنية والتعجيل باعتماد قانون موحّد بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية يحمي حقوق الضحايا ويتماشى مع القانون الدولي وأفضل الممارسات في مجال العدالة الانتقالية. وتعيد الأمم المتحدة تأكيد التزامها بالعمل مع الاتحاد الأفريقي لدعم عملية مصالحة يقودها الليبيون وتكون قائمة على حقوق الإنسان وتتمحور حول الناس.

82 - وأرحب بالدعم الذي تقدمه السلطات للاجئين السودانيين في الكفرة وفي أماكن أخرى من البلد. وستواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة في إطار خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين في السودان. وأشجع الجهات المانحة على تقديم تمويل إضافي للخطة. كما أواصل تشجيع السلطات الليبية على تعزيز الجهود المبذولة للوفاء بالتزاماتها المتصلة بحقوق الإنسان وحماية كرامة وحقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، بما في ذلك في سياق أمن الحدود وإدارتها. ويكتسي تيسير حركة الجهات الفاعلة في مجال المعونة والموارد في جميع أنحاء ليبيا وفقاً للمبادئ الإنسانية أهميةً بالغة لإيصال المساعدات الإنسانية بفعالية وضمان وصول وإيصال المعونة إلى مَن يحتاجون إليها.

83 - وأعرب عن الشكر للسيدة خوري، الموظفة المسؤولة عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ولموظفي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على جهودهم المتفانية ودعمهم للشعب الليبي. وأكرر الإعراب عن امتناني لوحدة حراسة الأمم المتحدة في ليبيا التي تكرمت حكومة نيبال بتوفيرها.